ملاحق وبيانات ووثائق سياسية
قبل الثورة

obeikan.com

obeikan.com

(وثيقة رقم ١)
إجتماع لجنة مستقبل مصر السياسى

أجتمع أعضاء لجنة مناقشة « مستقبل مصر السياسى» يوم الأربعاء الموافق ٤/ ٨/ ٢٠١٠ فى الساعة الرابعة عصرا بمقر الأخوان المسلمين بالمنيل، وكان الحضور:

- الدكتور عبد الجليل مصطفى (عن الجمعية الوطنية للتغيير).
- الأستاذ عبد الخالق فاروق (عن الجمعية الوطنية للتغيير).
- الدكتور صلاح عبد المتعال (مستقل)
- المهندس على عبد الفتاح (ممثل جماعة الأخوان المسلمين وعضو مكتبها السياسى).
- الدكتور مجدى قرقر (ممثل حزب العمل الاسلامى).
- الأستاذ جمال فهمى وكيل نقابة الصحفيين.

وبعد مناقشة مستفيضة بين الحاضرين أتفقوا على الأطار التالى المنظم لعمل اللجنة:

نطاق عمل اللجنة:

يتحدد أطار عمل اللجنة فى بحث مستقبل مصر على المدى القصير (من عام إلى عامين) ولن يغوص إلى أبعد من ذلك.

مفهوم المستقبل السياسى: يقصد هنا بحث أفق والسيناريوهات المتاحة أمام النظام السياسى الحاكم فى مصر خلال الشهور الخمسة عشر القادمة، وبالمقابل ملامح المستقبل السياسى لمصر الذى تطرحه المعارضة وتحديدا الحاضرون فى هذه

الاجتماعات والذى يتحدد على النحو التالى:

١- شكل نظام الحكم الأمثل فى المرحلة الانتقالية الذى يناسب درجة التوافق بين القوى الوطنية المشاركة فى هذا الاجتماع.

٢- البدائل السياسية المقدمة من القوى الوطنية فى بعض القضايا المحورية التى يطالب الرأى العام فى البلاد بموقف واضح ومحدد من جانب قوى المعارضة الوطنية كبديل لسياسات النظام القائم حاليا، سواء فى مجال التعليم أو الصحة أو السياسة الخارجية أو الأسكان أو الزراعة وتأمين الغذاء.. الخ.

آليات وإجراءات العمل:

سوف يقوم أعضاء اللجنة بعقد عدة جلسات للحوار والنقاش، وتقديم بعض أوراق العمل فى هذه القضايا، كما سوف تستعين اللجنة ببعض الخبراء والزملاء فى أستكمال مناقشة بعض هذه الموضوعات، وسوف تقدم نتائج أعمالها وأجتهاداتها إلى كافة العاملين فى الحقل الوطنى العام بعد الوصول لصياغات مشتركة بين أعضاء اللجنة.

وقد أتفق الحاضرون على معاودة الأجتماع يوم الأثنين الموافق ٩/ ٨/ ٢٠١٠ فى الساعة الرابعة عصرا وبنفس المكان.

(وثيقة رقم ٢)

محضر اجتماع مستقبل الحكم فى مصر

يوم الأربعاء الموافــق ٢٠١٠/٩/٢٢م

اجتمعت اللجنة بنصف قوامها تقريباً فى مقر الكتلة البرلمانية للإخوان يوم الأربعاء الموافق ٢٢/ ٩/ ٢٠١٠، مساءاً وقد تغيب عدد من أعضاء اللجنة لدواعى السفر خارج مصر وكان الحاضرون هم:

١- الأستاذ عبد الغفار شكر. ٢- د. مصطفى كامل السيـد.

٣- د. مجـدى قرقـــر.

٤- المهندس على عبد الفتاح. (عضو المكتب السياسى بجماعة الأخوان المسلمين)

٥- الأستاذ عبد الخالـــق فاروق (مقـرر اللجنـة).

وقد تغيب للسفر كل من (أ. جمال فهمى أ. احمد بهاء شعبان أ. أمين اسكندر).

نتائج الحوار والنقاش:

فى البداية قدم مقرر اللجنة فكرة عن جوهر ومضمون عمل هذه اللجنة، والوارد فى أوراق الجلسات السابقة، ثم بدأ حوار تمهيدى بهدف استكشاف الطريقة المنهجية المثلى لعمل اللجنة ومحاور موضوعاتها، وبعد تداول " حـر " للأفكار انتقل الحوار إلى مستوى التحديد المنهجى للأفكار والموضوعات وكانت على النحو التالى:

أولاً: استقر الحاضرون بعد نقاش إلى أن المهمة الملقاة على عاتق هذه اللجنة ذات المكونات الفكرية والسياسية والعقائدية المختلفة، هى فى حدود الأجل القصير أى مواجهة الموقف الراهن الممتد من الآن وحتى نهاية عام ٢٠١١، حيث الاستحقاقات (الإنتخابية) والرئاسية، والاحتمالات المفتوحة بسبب مأزق النظام والحكم والتدهور

المستمر فى صحة رئيس الجمهورية الحالى، وما يواجهه " مشروع توريث نجله " من مأزق على أكثر من مستوى سواء شعبياً أو داخل بعض مؤسسات وأجهزة الدولة.

ثانياً: وبالتالى فإننا لسنا معنيين بصياغة رؤى مشتركة على المدى الطويل لأسباب واضحة متعلقة بطبيعة تكوين اللجنة ومصارعة عنصر الزمن واحتمالاته ورهاناته.

ثالثاً: بعد نقاش طويل استقرت الأفكار على الصيغ والنقاط التالية فيما يتعلق " بمستقبل حكم مصر ":

١- أننا بصدد مرحلة انتقالية قد تستغرق عامين أو ثلاثة فى ظل أزمة سياسية وإجتماعية شاملة تعيشها مصر سواء على مستوى الإدارة السياسية الحالية للدولة أوالإدارة السياسية البديلة، فالمدخل للوضع الجديد هو المرحلة الإنتقالية المتفق عليها بين مكونات الحركة الوطنية المصرية فى اللحظة الراهنة.

٢- يتم الإعلان عن الآن أو فى لحظة إنفجار الأزمة عن الدعوة لتشكيل ما يسمى " المؤتمر التشاورى " المكون من التيارات السياسية والفكرية الأساسية فى المجتمع المصرى وهى:

- التيارات اليسارية (بكافة مجموعاتها).
- التيارات الإسلامية (بكافة فصائلها).
- التيارات القومية (بكافة مكوناتها).
- التيار الليبرالى.

٣- يكون هذا المؤتمر التشاورى بمثابة " جهاز الدولة التشريعى والرقابى " على السلطة التنفيذية ومنه سوف تتشكل وتعلن ما يسمى " الحكومة الائتلافية " أو " حكومة الوحدة الوطنية ".

٤- وهنا دار حوار طويل ومعمق حول عدة نقاط:

الأولى: ما هو النسب الصحيحة للتمثيل داخل هذا " المؤتمر التشاورى "؟

الثانية: ما هى صلاحيات هذا المؤتمر ومركزه فى النظام السياسى فى المرحلة الإنتقالية؟.

وانتهى النقاش بين الأعضاء الحضور للجنة إلى التمثيل المتساوى درء للحساسيات وتجنباً للصراعات فى هذه الفترة الحرجة فى تاريخ البلاد.

٥- تتشكل الحكومة الإئتلافية (الإدارة التنفيذية للدولة) خلال الفترة الإنتقالية وتكون من مهامها:

- إطلاق الحريات العامة بما فيها " حرية العمل السياسى " و" حرية التعبير " و" حرية التنظيمات السياسية والنقابية ".

- إعداد القوانين ذات العلاقة وعرضها على " المؤتمر التشاورى " والتصديق عليها من رئيس الدولة.

٦- من شأن إطلاق " الحريات العامة " و" حرية العمل السياسى " طوال الفترة الإنتقالية أن يمنح كل تيار سياسى وفكرى وزنه الحقيقى فى الشارع، وبالتالى فى نهاية هذه الفترة الإنتقالية يجرى التوافق بين " المؤتمر التشاورى " ذو الاختصاص التشريعى والرقابى مع " الحكومة الائتلافية " على إعلان فتح باب الترشيح والإنتخاب " للهيئة التأسيسية " لإعداد " دستور جديد للبلاد" من واقع الإنتخاب الشعبى المباشر ووفقاً لمعايير عمرية وتأهيلية قانونية وفكرية متفق عليها، وعلى أن يكون التمثيل وفقاً للمحافظات مماثلاً لذلك القائم فى نظام مجلس الشيوخ الأمريكى (واحد أو أثنين لكل محافظة).

وهكذا سوف تأتى هذه " الهيئة التأسيسية " تعبيراً عن (الأوزان النسبية السياسية والشعبية للقوى والتيارات السياسية).

٧- تتولى هذه " الهيئة التأسيسية " عملها فى إعداد مشروع " الدستور الجديد "

وعرضه فى استفتاء شعبى خلال ثلاثة شهور من بداية عملها.

رابعاً: موضع واختصاصات رئيس الدولة:

٨- بالنسبة " لرئاسة الدولة " استقر المجتمعون بعد نقاش طويل حول الطبيعة الرمزية لهذا الموقع السياسى بحيث يكون رمزاً لسيادة الدولة وهنا طرحت صيغتان:

- إما أن يكون الرئيس من بين مجلس أمناء للرئاسة.

- أو يكون رئيس الدولة منفرداً يتولى التصديق على القوانين واستقبال واعتماد السفراء الأجانب.. الخ.

وقد توقف الاجتماع عند هذا الحد على أن يستكمل يوم السبت بعد القادم الموافق ٢/ ١٠/ ٢٠١٠م (السادسة مساءاً) فى مقر الكتلة البرلمانية للإخوان، وبعد حضور بقية الزملاء أعضاء اللجنة ووفقاً لأجندة النقاش المعروضة...

مقر اللجنة

" عبد الخالق فاروق "

القاهرة ٢٣/ ٩/ ٢٠١٠م

*** بمراجعة هذه الوثيقة التى أعدت قبل إندلاع ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ بعدة أسابيع قليلة، سوف نكتشف أن التحالف الوطنى لإسقاط نظام حسنى مبارك كان مدركا لخصائص اللحظة التاريخية، وإمكانيات أنهيار النظام، ولكن سوف يكتشف القارىء أيضا أن الأخوان المسلمين الذين تعاهدوا على هذه الإجراءات فور نجاح الثورة قد خانوا بقية فصائل العمل الوطنى بمجرد توافقهم مع المجلس العسكرى الأول (طنطاوى - عنان).**

(وثيقة رقم ٣)
مشروع مدونة سلوك الجمعية الوطنية للتغيير

نعرض فيما يلي مشروع مقترح لمدونة السلوك الهدف منه إيجاد اطار ينظم أداء الجمعية ويحكم العلاقات بين أعضائها وهيئاتها الداخلية، وقد راعينا فيه أن يكون مرنا بحيث لا يحبس النشاط في إطار ضيق ولا يستبدل السيولة بالبيروقراطية

المشروع يتضمن صياغات مقترحة قابلة للحذف و الإضافة والتعديل،نأمل أن تؤدي المناقشات إلي تطويره و الوصول إلي صياغة نهائية تساعد علي دفع حركة الجمعية إلي الأمام.

عبدالغفار شكر

مدونة سلوك للجمعية الوطنية للتغيير

نظراً لتعدد الأطراف المكونة للجمعية الوطنية للتغيير، وإختلاف مناهجها فى التفكير وأساليبها فى العمل ما أدى أحياناً الى مواقف لم يتفق عليها، ومبادرات خارج السياق، الأمر الذى يضعف العمل المشترك ويؤثر على فاعلية النشاط ووحدته، فإن الحاجة ماسة الى مدونة سلوك يلتزم بها أعضاء الجمعية، تحكم مواقف الجميع وتعزز نضالهم المشترك من أجل التغيير. و تقوم بدور اللائحة الداخلية في نفس الوقت.

مدونة السلوك المقترحة هنا، هي نسق من المفاهيم وقواعد السلوك التى يلتزم بها كل الأطراف فى علاقتهم ببعضهم داخل الجمعية، وفى نشاطهم المشترك، وفى أى نشاط خاص لكل طرف له علاقة بنشاط الجمعية.

أولاً: أحكام عامة

١: الجمعية الوطنية للتغيير: هى إطار جبهوى ينظم النشاط المشترك لكل الأطراف المنضمة للجمعية والتى يجمعها سعيها المشترك للتغيير الديمقراطى فى مصر.

٢: المقصود بالتغيير الديمقراطى هو العمل بوسائل سلمية من أجل إحلال نظام سياسى ديمقراطى محل النظام السلطوى القائم، وما يتطلبه ذلك من إصدار دستور جديد للبلاد، وتعديل القوانين المكملة للدستور المنظمة لكيفية تشكيل وإنتخاب السلطة التشريعية، والسلطة القضائية، والأحزاب السياسية، والجمعيات والنقابات... الخ.

٣: تتشكل الجمعية الوطنية للتغيير من أحزاب وجماعات سياسية، وهيئات ولجان شعبية، وأشخاص طبيعية، وهم جميعاً متساوون فى الحقوق والواجبات داخل الجمعية، لا تمييز بينهم بصرف النظر عن إختلاف الحجم أو المكانة.

٤- يساهم كل الأطراف فى توسيع تحالفات الجمعية، وإمتداد نشاطها الى قطاعات جغرافية وبشرية جديدة، وبنائها ككيان شعبى له تواجد فعال فى قلب الحركة الجماهيرية ومنظماتها السياسية وحركاتها الإجتماعية والإحتجاجية.

٥ - تصدر قرارات الجمعية بالتوافق قدر الإمكان، وسواء صدرت القرارات بالتوافق أو بالأغلبية فإنها ملزمة للجميع بما فى ذلك الذين صوتوا ضدها.

٦ - تلتزم كل الأطراف بالمشاركة فى تنفيذ قرارات الجمعية والمشاركة فى أى نشاط سياسى وجماهيرى يتطلبه ذلك، وتقدم بإخلاص كل إمكانياتها البشرية والمادية لإنجاز الهدف من القرار.

٧ - يمتنع علي كل الأطراف القيام بمبادرات منفرده في مجال النشاط المشترك

للجمعيه، وعلى الجميع طرح أفكارهم حول ما يتطلبه تحقيق التغيير من مبادرات على الجمعية أولاً ضماناً لوحدة النضال المشترك حول قضايا التغيير.

ثانياً: البناء العام للجمعية الوطنية للتغيير.

٨- تتشكل الجمعية الوطنية للتغيير من الهيئات الآتية:

الأمانة العامة: تضم ممثلين للمنظمات والحركات المنضمة للجمعية والشخصيات العامة، ولا يجوز إضافة أعضاء جدد أو شطب أعضاء توقفوا عن النشاط إلا بقرار من الأمانة العامة

وتتولى الأمانة العامة:

- إدارة نشاط الجمعية، وتحديد أولويات عملها، والتنسيق مع القوى الأخرى،
- وتتابع أداء الأعضاء والهيئات الأخرى داخل الجمعية وتتخذ ما تراه لازماً من قرارات للقيام بهذه المسئوليات، والمحاسبة على الآداء.
- تنتخب الأمانة العامة المنسق العام للجمعية والمتحدث الرسمى.

هيئة المكتب

تتكون من المنسق العام والمتحدث الرسمى ومنسقى لجان النشاط وعدد من الأعضاء تحدده الأمانة العامة.

تتولى هيئة المكتب الأعمال الآتية:

- تنفيذ قرارات الأمانة العامة.
- متابعة أداء لجان النشاط وعرض نتائج عملها على الأمانة العامة.
- إقتراح جدول أعمال الأمانة العامة من واقع أعمال لجان النشاط وإقتراحات أعضاء الأمانة العامة.

لجان النشاط:

يحدد كل عضو فى الأمانة العامة النشاط الذى يفضله وينتظم فى هذا النشاط من خلال إحدى اللجان الآتية:

- لجنةالتخطيط الاستراتيجي.
- لجنةالعمل الجماهيري والمحافظات.
- لجنةالاعلام.
- لجنة المصريين بالخارج.
- لجنة المساعدة القانونية.
- اللجنة التشريعية.
- لجنة الشباب.
- اللجنة المالية والإدارية.

ويمكن إنشاء لجان أخرى بقرار من الأمانة العامة حسب متطلبات النشاط، وتنتخب كل لجنة منسقا لها، وتحدد نظام عملها ومواعيد إجتماعاتها طبقاً لطبيعة نشاطها، وتعرض نتائج عملها على هيئة المكتب التى تتولى تنظيم مناقشتها فى إجتماعات الأمانة العامة.

٩. المنسق العام للجمعية: يتم إختياره بالإنتخاب من الأمانة العامة لمدة سنة يجوز تجديدها سنة أخرى، ويقوم المنسق العام بتمثيل الجمعية لدى الأطراف الأخرى، وإدارة نشاط الجمعية، ودعوة الأمانة العامة وهيئة المكتب للإجتماع ورئاسة إجتماعاتها، وله الحديث بإسم الجمعية.

obeikan.com

١٠ . المتحدث الرسمى: يتم إختياره بالإنتخاب من الأمانة العامة لمدة سنة يجوز تجديدها سنة أخرى، ويتولى الحديث بإسم الجمعية وإصدار البيانات الضرورية حول نشاطها وموقفها من التطورات السياسية، وينسق فى ذلك مع المنسق العام للجمعية.

١١ . الأمانات الإقليمية بالمحافظات:

تتشكل فى كل محافظة أمانة إقليمية للجمعية تضم ممثلين عن الأحزاب والمنظمات السياسية واللجان الشعبية والحركات الإجتماعية والإحتجاجية المنضمه للجمعية. وتنتخب الأمانة الأمانة الإقليمية منسقاً لها على مستوى المحافظة يمثلها لدى الغير لمدة سنة يجوز تجديدها سنة أخرى، ويدير نشاطها ويتحدث بإسمها وينسق مع المنسق العام للجمعية الأنشطة المشتركة على المستوى القومى وبين المحافظات.

١٢ . المؤتمر العام للجمعية:

يتشكل المؤتمر العام للجمعية من أعضاء الأمانة العامة والأمانات الإقليمية للمحافظات، ويتولى إصدار الوثائق الأساسية للجمعية، وتحديد مجالات نشاطها.

ثالثاً: الإجتماعات.

تحدد الأمانة العامة المواعيد الدورية المناسبة لإجتماعاتها، ويساهم الجميع فى إنتظام هذه الإجتماعات وفق القواعد الآتية:

- منح الوقت الكافى لمناقشة القضايا المطروحة، وإتاحة الفرصة كاملة لكل الأطراف لعرض وجهات نظرها بحرية كاملة، بحيث تساهم هذه المناقشات فى الوصول الى القرار بعد إستيضاح كل الآراء.

- التركيز على الموضوع المطروح للنقاش وتجنب إقحام موضوعات أخرى توفيراً للوقت والجهد.

- أن يكون الحديث حسب ترتيب طلب الكلمة، وعدم مقاطعة المتحدث، وعدم التكرار، وتنمية المناقشة بتحديد نقاط الإتفاق أولاً بأول لحصر النقاش فى القضايا الخلافية، وحسم المناقشة بالتوافق أو بالتصويت على القضايا موضع الإتفاق.

- الإلتزام بالموضوعية والحرص على مناقشة الآراء دون المساس بأصحابها، والمساهمة فى توفير المناخ الصحى لعلاقات الإحترام المتبادل أثناء النقاش.

- يتم تسجيل محضر لكل إجتماع يتضمن موعد الإجتماع ومكان الإجتماع وجدول الأعمال والقرارات الصادرة عن الإجتماع.

رابعاً: مالية الجمعية.

يتم الإتفاق على أنشطة الجمعية من إشتراكات الأعضاء وتبرعاتهم وتبرعات المواطنين، ولا تقبل أى تبرعات من أجانب أو المصريين المقيمين بالخارج، وينشر بيان مالى عن كل نشاط تقوم به الجمعية موضحاً به المصروفات ومصادر تغطيتها من الإشتراكات أو التبرعات

وتتولى اللجنة المالية تسجيل الإشتراكات والتبرعات وإصدار البيانات المالية حول الأنشطة التى تقوم بها الجمعية.

د.عبدالجليل مصطفي

١/ ١/ ٢٠١١ المنسق العام

(وثيقة رقم ٤)
التغيير بالناس و للناس
وجهة نظر شعبية حول التغيير*

الكل يتحدث عن ضرورة التغيير فى مصر الآن، لكن البعض ينسى أن يطرح على نفسه سؤالين هامين، بدونهما يصبح التغيير ضرباً من القفز الى المجهول.

السؤال الأول: ما هو مضمون التغيير المطلوب؟

والسؤال الثانى: ماهى قوة التغيير الحقيقية فى المجتمع؟

مضمون التغيير و قوته الحقيقية تتلخص فى عبارة واحدة « التغيير بالناس و لصالح الناس».

قوة التغيير ليست محصورة فى النخبة فقط، بل هى الملايين من الطبقات الشعبية التى طحنها الاستبداد و الظلم الاجتماعى و الفقر. تلك الجماهير الشعبية، هى الضمانة لحدوث التغيير الجذرى و الحقيقى دون حدوث انتكاسة تعيد الوضع الى ما كان عليه من سوء. فى الفترة الأخيرة ظهرت جماعات و شخصيات شريفة عبرت عن ضمير الشعب، لكن حركتها لن تكون مؤثرة الا بانضمام ملايين الناس و التفافهم حولها.

---

* تحريرا فى مارس 2010 كل التفانى للوطن

كل الديمقراطية للشعب

أعد هذا البيان كل من عبد الخالق فاروق والدكتور إيمان يحيى وأحمد بهاء شعبان والمهندس ممدوح حبشى فى مارس 2010 فى سياق تجميع قوى اليسار المصرى للإنضمام الجماعى للجمعية الوطنية للتغيير.

التغيير لا يقتصر فقط على الاصلاح فى مجال الحريات و الانتخابات العامة، و لكنه يتضمن سياسات بديلة فى الاقتصاد و السياسة الخارجية و قَضايا المرأة و الأقباط و المواطنة، وقضايا العمال و الفلاحين و كافة المنتجين، و فى مجالات التعليم و الصحة و الإسكان. التغيير لايعنى فقط رحيل نظام مبارك، ولا يعنى اسقاط خطة التوريث و حسب، بل هو يعنى طرح سياسات بديلة لما هو قائم.

التغيير الذى ننشده هو تحرير مصر من الاستبداد و الديكتاتورية. هو الغاء حالة الطوارئ و اقرار الحريات العامة و اصلاح النظام الانتخابى و السياسى بإدخال تعديلات دستورية تسمح للمواطنين بالترشح لرئاسة الجمهورية سواء كانوا حزبيين أو مستقلين. لا انتخابات نزيهة دون اشراف قضائى و دولى. سيظل تزييف إرادة الناس قائماً لو لم نقر ضمانات لكبح جماح «الرأسمال السياسى» الذى يشترى أصوات الناخبين و يصرف عشرات الملايين فى حملات انتخابية مسمومة. قوانين الانتخاب تحتاج الى تعديلات جذرية تسمح لملايين المصريين العاملين بالخارج بالتصويت، و فى نفس الوقت تمنع أصوات الموتى و محترفى التزوير من تقرير مصيرنا. التغيير الديموقراطى يعنى اطلاق حق تكوين الأحزاب بالاخطار و ليس الترخيص من لجنة سلطوية،مهمتها هى حظر الاحزاب الشعبية الحقيقية. التغيير يبدأ بحق الناس فى تكوين نقاباتهم المستقلة و فى حقهم فى الاجتماع و فى حرية إصدار الصحف و النشر. استقلال القضاء الحقيقى هو حصن الشعب الذى يحمى حقوقه و حرياته من المستبدين و الفاسدين.

التغيير الديمقراطى الذى نسعى إليه، لن يحدث دون وقف برنامج بيع الأصول و الممتلكات العامة فورا و البدء بمراجعة ماحدث من نهب للقطاع العام، و تقديم المسؤولين عنه للمحاكمة. التغيير يعنى أولاً محاربة الفساد بكسر شوكة الاحتكار عبر

قوانين حازمة لمحاربة الاحتكار و باعادة التوازن بين القطاعين العام و الخاص و استعادة سيطرة الشعب على الموارد الأساسية و صناعات الاستخراج و الصناعات الاستراتيجية و الموارد الطبيعية، بيع الغاز المصرى و تصديره لأى دولة هو جريمة فى حق الوطن و حق الأجيال المقبلة، فما بالك اذا كانت تلك الدولة اسرائيل التى تغتصبه بأبخس الأثمان. التغيير الحقيقى يبدأ باستثمار الغاز المصرى فى احداث تنمية حقيقية لصالح الفقراء.

التغيير لا رجاء فيه، إذا أتى دون إعادة توزيع عادلة للدخل و الثروة عبر مراجعة سياسات و قوانين الضرائب و رفع الحد الأدنى للأجور بما يضمن حياة مناسبة للجميع. التغيير الذى نصبوا إليه يعيد هيكلة الجهاز المصرفى وسياسات الائتمان نحو تخصيص الجزء الأكبر من القروض لدعم القطاعات الحيوية و الانتاجية مثل الصناعة و الكهرباء و الزراعة. التغيير يعنى وقف سياسات نهب الأراضى الزراعية و المستصلحة و منح الأرض لمن يزرعها من صغار الفلاحين و شباب الخريجين، و أيضا فتح مجتمعات عمرانية جديدة.

التغييرلن يحدث دون سياسة تعليمية جديدة قائمة على كفالة مجانية التعليم فى كافة مراحله على زيادة الانفاق الحكومى عليه. تلك السياسة التعليمية الرشيدة سوف تعيد الى المنظومة التعليمية تناسقها و تجانسها كضمانة للأمن القومى، و ستغلق الأبواب الخلفية للشهادات الأجنبية المضروبة، وتعيد للنظام التعليمى المصرى قدرته على الفرز العادل للكفاءات و القدرات لأبناء الوطن. السياسة التعليمية التى ننشدها ستعيد للجامعات المصرية ألقها و ستوقف فتح الجامعات الأجنبية و الخاصة التى لا يتعد مستواها التعليمى مستوى المعاهد المتوسطة.

التغيير يجب أن يحس به المواطن الذى تركه نظام الفساد نهباً للأمراض و السرطان دون رعاية صحية مكفولة. التغيير سيزيح من طريقه المشاريع المشبوهة لخصخصة

الصحة و التأمين الصحى فى مصر، و سيكفل منظومة تأمينية صحية شاملة تدخل تحت مظلتها كافة أشكال الخدمة الصحية فى مصر. التغيير يعنى وقف مهزلة بيع قرارات العلاج على نفقة الدولة، و التى تعد بمثابة شهادات للفقر، تحول أصحاب الحق فى العلاج الى متسولين يشحذونه.

التغيير الذى تحتاجه مصر بشدة قبل أن تتفكك و تنهار فيها الدولة، هو الذى يكفل المساواة و عدم التمييز بين الجميع من المواطنين على أساس الدين أو الجنس أو النوع. من هنا يبدو احترام حقوق الانسان كما نصت عليها المواثيق الدولية واجباً، و يصبح التجريم القانونى للتمييز على أساس الدين و العرق و الجنس ضرورة لحماية المجتمع و الوطن. من حق أى مواطن أن يشغل منصباً أو وظيفة بالتعيين أو بالانتخاب دون النظر الى ديانته أو عرقه أو جنسه.

التغيير يجب أن يعيد لمصر و المصريين كرامتها. لا يمكن أن تظل مصر بحجمها و ثقلها مقزمة و تابعة. ستستعيد مصرها دورها الاقليمى و الدولى عبر مخاض عسير، يمر بتحريرها من قيود «كامب ديفيد» و ذلك يتطلب تعديل الاتفاقية المصرية الاسرائيلية بما يسمح ببسط السيادة المصرية غير المنقوصة على سيناء. أصبح تواجد القوات المصرية بأعداد و تجهيزات كافية على أرض سيناء ضرورة ملحة لحفظ الاستقرار على حدودنا الشرقية. الطريق الى استعادة دور مصر يمر عبر التخلص تدريجياً من حالة التبعية التى فرضها نظام الحكم البليد على مصر. لابد أن تستعيد مصر قوتها فى المحافل التفاوضية الدولية عبر التنسيق مع دول الجنوب و التى تقود بعضها(البرازيل و الهند و الصين و ماليزيا و جنوب أفريقيا) للدعوة لإستعادة التوازن للمؤسسات الاقتصادية الدولية.

التغيير لصالح مصر و المصريين يعنى الوقوف فى خندق العداء للاستعمار و

الصهيونية، يعنى مقاومة التطبيع مع اسرائيل ودعم مقاومة الشعب الفلسطينى بكافة أشكالها. يعنى أيضاً مساعدة العراق فى استعادة عافيته و فى التخلص من الاحتلال الأمريكى لأراضيه.

التغيير لن يكون إلى الأمام وإلى الأفضل إلا بإشاعة ثقافة المساواة والحرية و الإخاء فى الإنسانية. التغيير يتطلب تغيير طريقة التفكير التى شاعت فى مجتمعنا و التى جعلت الظلامية و الوهابية تضلل عقول البسطاء. لا يمكن لمجتمع ينشد التقدم أن يصادر حقوق النساء و يفرض علي عقولهن قبل أجسادهن النقاب. التغيير الذى نريده يدافع عن حق المرأة فى العمل فى كافة المجالات و يدعمها فى الترشح حتى منصب رئاسة الجمهورية. التغيير هو أيضاً ثورة ثقافية ضد الجمود و الرجعية و التخلف، ثورة زادها الفنون و الأداب و الثقافة الطليعية. معركة التغيير المجتمعى ستدور على خشبات المسارح و فى دور السينما و على صفحات الكتب الى جانب الشوارع و المصانع و الجامعات و ساحات السياسة.

قوى التغيير الحقيقية هى «الناس»، و بقدر مايعبر برنامج التغيير عن مصالح الناس، وبقدرما يلتف حول راية التغيير، بقدر مايكون ممكناً و متحققاً.

هذا هو التغيير الذى نريده، و هذه هى قوة التغيير الحقيقية التى نراهن عليها و التى سنبذل كل جهدنا كى تلتف حول راية التغيير.

بهذا المعنى و من خلال وجهة النظر التى سردناها، ندعو نحن الموقعين على هذا البيان لإقامة أوسع جبهة شعبية للتغيير، ونبدى استعدادنا للانضمام لأى ائتلاف وطنى يتوافق على تلك المطالب السياسية و الاجتماعية.

(وثيقة رقم ٥)
لا للإستقواء بالخارج

منذ أطلق السادات مقولته الشهيرة أن ٩٩٪ من أوراق اللعبة بيد الولايات المتحدة الأمريكية لم يتوقف مفعولها على الحزب الحاكم مصر بل امتد تأثيرها إلى بعض ممن يحسبون أنفسهم على قوى المعارضة.

وفي نفس الوقت الذي تشهد فيه مصر حراكا سياسيا واجتماعيا مطالبا بالتغيير الجذري وإزاحة النظام الحاكم المستبد الفاسد الذي تسببت سياساته في أزمة شاملة على كافة الأصعدة السياسية والإقتصادية والوطنية والقومية على يد قوى وطنية تؤمن بالنضال من فوق أرض مصر من أجل التغيير بيد المصريين ولصالح المصريين ووطنهم وترفض الإستقواء بالخارج لأنها تعلم أن صاحب القوة المستقوى به يأتي بالتغيير الذي يخدم مصالحه ويتناسب وأهدافه الاستعمارية كما حدث في الثورات الملونة ذلك النوع من التغيير الذي لا بد وأن يكون ضد مصالح الشعب المصري.

وتعرف القوى الوطنية الحقيقية أن الاستقواء بالأمريكان هراء في هراء، وأن أمريكا التي دمرت العراق وتساعد الصهاينة على إبادة الشعب الفلسطيني، وذبح الجنوب اللبناني وكذلك تدعم النظام الحاكم في مصر لسحق الشعب المصري، وحصار غزة، وغيرها من الجرائم المعروفة للكافة لا يمكن الارتكان إلى دعمها والإستقواء بالخارج.

وفي هذه الآونة خرجت جماعة تدعو للتغيير استبشر بها البعض خيرا وارتضت لنفسها المطالبة بتعديل مواد في الدستور بديلا عن التغيير الجذري وهذا يعني تكريس شرعية النظام القائم «المطلوب إزاحته وإزالته»، وتغاضت عن علاقة مصر بالعروبة

وعن تهويد الأراضي الفلسطينية ومحاولات هدم المسجد الأقصى، واعتبرنا أن هذا التغاضي غير مقصود باعتبار أن الأولوية للشأن الداخلي إلا أننا فوجئنا بالهجوم على فترة تاريخية كانت ذات أثر تقدمي في مصر والعالم العربي، تلاه سفر بعض ممن يحسبون أنفسهم على المعارضة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والنضال الفضائي عبرها.

نحن الموقعون أدناه جزء من الشعب المصري نعلن رفضنا لكل من يدعي النضال للتغيير من خارج مصر لأن المعركة الحقيقية فوق أرض مصر وليست في النزهة إلى أمريكا، والذين ذهبوا إلى أمريكا لحضور مؤتمرات عن مستقبل الديمقراطية فى مصر لا يمثلون إلا أنفسهم.

الموقعون:

أ/ إبراهيم بدراوي	أ/ إبراهيم موسى إبراهيم
السفير/ إبراهيم يسري	أ/ أبو المعالي فائق
أ/ أحمد الخميسي	أ/ أحمد عبدالحميد شرف
أ/ أحمد لبيب	أ/ جمال أسعد عبدالملاك
أ/ ساهر جاد	د. صلاح صادق
أ/ ضياء الصاوي	م. محمد الأشقر
أ/ محمد عبدالحكم دياب	م. محمد عبدالعزيز
أ/ محمد واكد	أ/ محمد يوسف
أ/ مجدي أحمد حسين	د. مجدي قرقر
أ/ نجلاء القليوبي	أ/ ندى القصاص
أ/ وليد خيري	د. يحي القزاز

obeikan.com

وثيقة رقم (٦)

هذه الثورة الظالم أهلها..!!

محاولة لتفكيك وتحليل ما يسمى العقل الثورى*

بقلم / عبد الخالق فاروق

الخبير فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية

منذ اللحظة الأولى لإندلاع ثورة الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠١١، ومع تكرار موجاتها (إبريل ثم نوفمبر ٢٠١١) حتى موجاتها الثالثة العاصفة فى الثلاثين من يونيه عام ٢٠١٣، وهناك منطق متكرر ومنظومة أفكار ضارة، وشعارات رفعت، أضرت بالثورة المصرية، وأوقعت بها فى مأزق تلو الأخر، وعثرة بعد الأخرى، فتأخرت فى تحقيق أهدافها، وتاهت فى دهاليز ومسارب أصحاب الغرض والمرض.

ونظرا للمخاطر المتعددة التى تحيط بالموجه الثورية الراهنة، والتى قد تؤدى بها – لا قدر الله – إلى الفشل، فقد آن الآوان إلى عرضه على الرأى العام والشعب صاحب المصلحة الحقيقية فى نجاحها، وهذا المنطق وهذه المقولات المتكررة كنغمة نشاذ هى:

المقولة الأولى: الأتيان بحكومة تكنوقراط أو خبراء..!!

من أولى الخطايا التى أرتكبها شباب الثورة فى موجتها الأولى فى الخامس والعشرين من يناير، هو ترديد مقولة « نريد حكومة تكنوقراط » تحت وهم ساذج بأن هذه الحكومة ستبتعد بالبلاد عن المحاصصة الحزبية من ناحية، وستكون قادرة

* نشرت بجريدة الوطن بتاريخ 2013/ 8/ 23

على الإنجاز بحكم تخصصات أصحابها من ناحية أخرى، وفى ضوء هذه المقولة الخبيثة، جاء المجلس العسكرى بالدكتور عصام شرف الذى أضاع بحكومته على الثورة حوالى ثمانية عشرة شهرا من أهم الفترات الحرجة فى تاريخ الثورة المصرية، بل وكل ثورة فى العالم، وجوهر الخلل فى هذه المقولة الأسباب الأربعة التالية:

١ - أن التجارب الثورية فى العالم أجمع تثبت أن أخطر من يضر بالثورة وأهدافها هم هؤلاء الذين يسمون التكنوقراط أو الخبراء غير السياسيين، لأنهم عادة ما يأتون من المنطقة الرمادية فى السياسة، فلم يعرف عن الكثيرين منهم أنهم عارضوا سياسة قائمة، أو قدموا تصورا أ ورؤية مناقضة لسياسات النظام القائم قبل الثورة، بل المصيبة أن منهم من كانوا أعضاء فى حكوماته ولجان سياساته.

٢- أن هؤلاء التكنوقراط أو الخبراء - غير المنتمين سياسيا وحزبيا فرضا - لا ينسجموا بالطبيعة مع مطالب الثوار، بقدر ما يسعون إلى منافقة الثورة والثوار، ومسايرة شعاراتهم، حفاظا على مصالحهم ورغبة فى ركوب جوادها لكبح جماح أندفاعها وإعادة ضبط أيقاعها.

٣- أن هؤلاء عادة ما يكونوا جزء من منظومة القيم السياسية السائدة قبل الثورة، ومن ثم فأن مدركاتهم السياسية، ونمط تحيزاتهم الاجتماعية، لا يختلف إطلاقا عن مدركات وتحيزات رجال النظام الذى ثار عليه الشعب.

٤- بالإضافة إلى ذلك فأن هذه المقولة الفاسدة والمدلسة تضع تناقضا مصطنعا بين رجال الثورة وكوادرها، والخبرة السياسية والمهارة الإدارية التى تمكنهم من إدارة شئون الدولة وأجهزتها التنفيذية والإدارية، ولذلك ليس غريبا أن نكتشف أن أول من أطلق هذه المقولة ورددها وسط الشباب هم مجموعة من المثقفين والكتاب الذين طالموا تندروا على الداعين للثورة فى مصر، وزعموا أن ةعصر الثورات الشعبية قد أنتهى، بل المصيبة

أنه حينما أندلعت الثورة فى تونس خرجوا علينا بمقولة أن مصر ليس تونس..!!

المقولة الثانية: ضرورة سابقة الخبرة فى إدارة مؤسسات الدولة ووزارتها!!

من أندر وأفدح المقولات التى سمعناها تتردد وسط شباب الموجه الثالثة للثورة، وبعض نواب مجلس الشعب ما قبل الثورة، مقولة الأستعانة بمن شغلوا مواقع تنفيذية فى حكومات ما قبل الثورة، لكى يديروا المرحلة الثورية..!!

وجوهر الفساد فى هذه المقولة ثلاثة هى:

١- أن الثوار يطالبون اليوم بالإستعانة بنقيضهم الاجتماعى والسياسى، بل وغالبا سيستعينون برجال لجنة السياسات والحزب الوطنى السابق، ودون تمحيص فى مدى كفاءتهم فى إدارة هذه المؤسسات نفسها، ولن أذكر أسماء كثيرة معروضة الأن فى سوق المزاد الحكومى، ومن يرغب فلدى من المعلومات الكثير.

٢- وكأن الشرفاء والمخلصين الذين رفضوا تولى المناصب التى عرضت عليهم من رجالات النظام السابق، ورفضوا الإلتحاق بلجنة السياسات، وتولى مناصب وزارية أو تنفيذية، عليهم أن يدفعوا الثمن مرتين، مرة قبل الثورة بالرفض، ومرة أخرى بعد الثورة ممن يدعون بأنهم ثوار..!!

٣- أن أصحاب هذه المقولة - وللأسف من بينهم كبار السن ورجال محسوبون على اليسار والثورة - لم يكلفوا أنفسهم عناء بذل مجهود لقراءة عدد كبير من المؤلفات والدراسات التى تربوا على أربعين كتابا، ومئات اللقاءات التليفزيونية التى قدمت رؤية متكاملة لكيفية إعادة هيكلة السياسات العامة والسياسات الاقتصادية خصوصا، فسمعنا مقولات ساذجة ومضحكة مثل " نريد من يستطيع أن يدير السيارة بمجرد وضع المفتاح " ولم يسأل هؤلاء أنفسهم ماذا كانت نتائج مفاتيح

وسيارات هؤلاء على مصر وإقتصادها طوال أربعين عاما ماضية.

هذه نماذج من فساد العقل والمنطق السائد حاليا، وخداع للبصر وعمى للبصيرة لمن يتصدون للمشهد الراهن ومزادات التعيينات الوزارية، وهم فى عماهم لم يختلفوا كثيرا عن سلطة الإخوان، وأخشى أنهم بسلوكهم هذا يدفعون الناس إلى الكفر بالثورة والثوار، طالما أن درب الفشل معبد من اللحظة الأولى بالأشواك.

obeikan.com

السيرة الذاتية وقائمة
مؤلفات / عبد الخالق فاروق

- ولد فى القاهرة فى ٢٦ يناير عام ١٩٥٧.

- حصل على بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - عام ١٩٧٩.

- حصل على ليسانس الحقوق - جامعة القاهرة - عام ١٩٩٢.

- حصل على دبلوم فى القانون العام - كلية الحقوق - جامعة القاهرة - ١٩٩٧.

-حصل على دبلوم فى إدارة الجهاز الحكومى القومى من معهد الإدارة العامة باليابان ١٩٨٩.

- عمل باحثاً اقتصادياً بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام. ١٩٨٠-٢٠٠٢ فترات متقطعة.

- وعمل باحثاً اقتصادياً بمكتب رئيس الوزراء المصرى.(د. فؤاد محيى الدين) عام ١٩٨٢.

- وعمل باحثاً اقتصادياً بالهيئة المصرية للرقابة على التأمين التابعة لوزارة الاقتصاد.عامى ١٩٨٣ و ١٩٨٤

- وعمل خبيراً اقتصادياً بالجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

- يعمل الآن كاتبا صحفياً وخبيراً فى الشئون الاقتصادية والاستراتيجية، ورئيسا لمركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية.

- يعمل خبيرا فى شئون الموازنات العامة الحكومية فى المنتديات الدولية.

- حاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية عام ٢٠٠٣ عن كتابه « النفط والأموال العربية فى الخارج ».

- وحائز على جائزة الدولة التشجيعية فى العلوم الاقتصادية والقانونية لعام ٢٠١١ ، عن كتابه « كم ينفق المصريون على التعليم ».

- وحاصل على جائزة أفضل كتاب اقتصادى لعام ٢٠٠٢ من أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا عن كتاب « النفط والأموال العربية فى الخارج ».

- عضو المجلس القومى للأجور عام ٢٠١١.

- عضو المجلس القومى لحقوق الانسان فى مصر عام ٢٠١٢.

- مستشارا لوزير القوى العاملة والهجرة ٢٠١٣.

- عضو المجلس الأعلى للثقافة (لجنة علوم الإدارة) دورة عام ٢٠١٣-٢٠١٥.

مؤلفاته :

١ - اتجاهات الصحافة فى إسرائيل أثناء غزو لبنان (مع آخرين) صادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٨٤

٢ - « مصر وعصر المعلومات » - طبعة أولى - صادر عن الدار العربية للنشر والتوزيع ١٩٩١.

٣ - « اختراق الأمن الوطنى المصرى »، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٣.

٤ - « أوهام السلام » - طبعة أولى - صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤.

٥ - « التطرف الدينى ومستقبل التغيير فى مصر »، صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٤.

٦ - « النقابات والتطور الدستورى فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٩٥ »، صادر عن مركز المساعدة القانونية لحقوق الانسان ١٩٩٧

٧ - « أزمة الانتماء فى مصر » (مع آخر) صادر عن مركز الحضارة العربية ١٩٩٨.

٨ - « أزمة النشر والتعبير فى مصر »، صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠.

٩ - « أوهام السلام » - طبعة ثانية مزيدة ومنقحة - صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠.

١٠ - « مصر وعصر المعلومات » - طبعة ثانية مزيدة ومنقحة - صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٠.

١١ - « أبو زعبل ١٩٨٩ » صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢.

١٢ - « اقتصاديات الوقت الضائع وأزمة الإدارة الحكومية فى مصر » صادر عن

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٢.

١٣ - « الموازنة العامة للدولة.. وحقوق الإنسان » صادر عن جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان ٢٠٠٢.

١٤ - « النفط والأموال العربية فى الخارج » - صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٢.

١٥ - « اقتصاديات الإدارة الحكومية » صادر عن مكتبة دار الكلمة ٢٠٠٣.

١٦ - « الاقتصاد المصرى.. من عهد التخطيط إلى عصر الامتيازات والخصخصة » صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤.

١٧ - « البطالة.. بين الحلول الجزئية والمخاطر المحتملة » صادر عن دار المحروسة ٢٠٠٤.

١٨ - « المقاومة العراقية ومستقبل النظام الدولى » صادر عن دار سطور ٢٠٠٤.

١٩ - مشروع للإصلاح السياسى والدستورى فى مصر» صادر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠٠٤.

٢٠- « هموم مثقف فى وطن مرتبك » صادر عن دار يافا للدراسات ٢٠٠٥.

٢١- «الغاز الطبيعى ومستقبل العمل العربى المشترك» صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد، ٢٠٠٥.

٢٢- « عشرون كتابا فى كتاب » صادر عن دار التعاون ٢٠٠٥

٢٣- « اقتصاد المعرفة العربى.. مشكلاته ووافق تطوره »، صادر عن دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز زايد، ٢٠٠٥.

٢٤-» الفساد فى مصر.. دراسة اقتصادية تحليلية »، دار العربى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

٢٥- « احتلال العراق ومستقبل الطاقة والنفط »، دار العربى للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.

٢٦- « انتهاك الحقوق الثقافية فى مصر »، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٦.

٢٧- « مشكلات صناعة وترويج الكتاب فى مصر »، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٧.

٢٨- « عريضة اتهام ضد الرئيس »، صادر عن مركز يافا للدراسات عام ٢٠٠٨.

٢٩- كم ينفق المصريون على التعليم »، صادر عن دار العين، ٢٠٠٨.

٣٠- « جذور الفساد الإدارى فى مصر.. بيئة العمل وسياسات الأجور والمرتبات فى الفترة ١٩٦٢-٢٠٠٢ » صادر عن دار الشروق ٢٠٠٩.

٣١- كيف نكتشف مواهب أطفالنا فى نظامنا التعليمى.. نحو استراتيجية قومية لإدارة الوقت الصيفى فى النظام التعليمى المصرى، القاهرة، دار العين، ٢٠١٠.

٣٢- اقتصاديات الفساد فى مصر.. كيف جرى إفساد مصر والمصريين ١٩٧٤-٢٠١٠ »، القاهرة، دار الشروق الدولية، ٢٠١١

٣٣- الأسس الدستورية والقانونية لمحاكمة مبارك »، القاهرة، المركز العربى الدولى للإعلام، ٢٠١١ .

٣٤- اقتصاديات الأجور والمرتبات فى مصر.. كيف نبنى نظاما عادلا ومتوازنا للأجور »، القاهرة، دار الشروق الدولية. ٢٠١٢

٣٥- اقتصاديات الحج والعمرة.. كم ينفق المصريون على الحج والعمرة، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة. ٢٠١٢

٣٦- عريضة إتهام ضد الرئيس، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة، صادر عن مركز

النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة ٢٠١٢.

٣٧- كيف نعيد بناء جهاز الأمن فى مصر (مع أخرين)، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية بالقاهرة. ٢٠١٢.

٣٨- « القوانين الاقتصادية المفسدة « - مع أخرين - صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.

٣٩- الدلالات السياسية للانتخابات التشريعية فى مصر « - مع أخرين - صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٢.

٤٠- كيف نعيد بناء مصر « صادر عن مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٢.

٤١- الصحة ومستقبل الفقراء فى مصر.. كم ينفق المصريون على الرعاية الطبية» صادر عن مكتبة الشروق الدولية، ٢٠١٣

٤٢- مأزق الاقتصاد المصرى.. وكيفية الخروج منها « صادر عن دار الثقافة الجديدة، ٢٠١٣.

٤٣- « أكذوبة الدعم « ورقة سياسات عامة، صادرة عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣

٤٤- « القضاء المصرى وأزمة حرية الصحافة حقوق الإنسان « صادر عن مركز دال للبحوث والتوثيق، القاهرة ٢٠١٤.

٤٥- اقتصاديات جماعة الاخوان المسلمين فى مصر والعالم القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٥.

٤٦ - الدعم وأزمة الإقتصاد المصرى، القاهرة، دار الإستقلال للدراسة والاستشارات، ٢٠١٥.

له تحت الطبع

٤٧ - تجربتى بين ثورتين.. أسرار وحقائق، القاهرة، جزيرة الورد ٢٠١٥.

٤٨ - « اختيارات صعبة.. سيرة ذاتية وموضوعية (ثلاثة أجزاء).

٤٩ - مال الحكومة السايب.. محاولة لتقدير قيمة الأصول الحكومية، صادر عن مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٣.

٥٠ - الثروات والقدرات المهدرة فى الاقتصاد المصرى.. كم أنفق المصريون على المنتجعات السكنية والسياحية.

هذا علاوة على مئات المقالات الصحفية المنشورة فى الصحف المصرية والعربية البارزة، والدراسات الأكاديمية والتحليلية المنشورة فى أهم الدوريات العلمية.